

التطورات الدولية والإقليمية: أي تأثير على الأمن الاقتصادي في الدول الريعية العربية؟

International and regional developments: What impact on Economic security in Arab rentier states?



فتيحة شيخ*

¹ جامعة مولود معمري - تيزي وزو، (الجزائر)

fatiha.chikh@ummt0.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/10

ملخص: تعتمد الدول الريعية في إيراداتها من العملة الصعبة أساساً على صادراتها من المواد الأولية، في ظل غياب منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، ما يبقها في ظل النظام التقليدي لتقسيم العمل الدولي مما يجعلها بعيدة عن التنظيم العالمي للإنتاج الذي تحركه الشركات المتعددة الجنسيات والقائم على التكنولوجيات المتطورة والمتوسطة، واندماج الاقتصاديات الريعية في الاقتصاد العالمي بالنظر لطبيعة صادراتها يجعلها في تخلف وتبعية، ووفقاً لحاجيات هذه السوق وعلى حساب المتطلبات الداخلية خاصة التنمية. فهشاشة هذه الاقتصاديات جعلها أكثر عرضة وتأثر بالآزمات التي عرفها العالم في العقود الأخيرة وذلك يهدد أمنها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الريعية؛ الأمن الاقتصادي؛ الأمن الغذائي؛ الأزمة الاقتصادية العالمية؛

جائحة كورونا؛ الحرب الروسية الأوكرانية.

Abstract: Rentier countries depend on their hard currency revenues mainly from their exports of raw materials. The absence of high value-added products, keeps them within the traditional system of international division of labor, making them far from the global organization of production driven by multinational corporations and based on advanced and medium technologies. The integration of rentier economies into the global economy, given the nature of their exports, leaves them backward and dependent, according to the needs of this market and at the expense of internal requirements, especially development. The fragility of these economies has made them more vulnerable and affected by the crises that the world has experienced in recent decades.

key words: Covid_19 crisis; economic security; Food security; global economic crisis; rentier state; Russian-Ukrainian war.

* فتيحة شيخ أستاذة محاضرة أ جامعة مولود معمري تيزي وزو

مقدمة:

تصاعدت وتيرة التهديدات العابرة للحدود الوطنية بأشكالها المختلفة، مما يشكل خطراً يهدد المجتمع الدولي بأكمله، ويأتي ذلك كنتيجة لعملية الانفتاح التي يعرفها العالم منذ العقود السابقة، في ظل ضعف واضح وقصور شديد في جهود التعاون الدولي لمواجهتها، ويظهر ذلك بوضوح في ضعف أداء المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، وصعوبة حصولها على التمويل اللازم، بالتوازي مع تراجع حجم الدعم التنموي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمساعدة الدول الضعيفة على تجاوز أزماتها. لهذا تواجه الدول مهما كانت درجة تطورها تحدياً كبيراً يتمثل في كيفية إدارة الحكومات للعلاقات الصعبة والمعقدة ما بين الاقتصاد العالمي، وتأمين الأمن الاقتصادي داخل الدول.

حيث يتمثل الأمن الاقتصادي بالدرجة الأولى في امتلاك اقتصاد قوي ومرن يولد الرخاء لمواطني بلد ما، فهو عنصر من عناصر الأمن الإنساني والتنمية باعتباره مصدر الرفاه الاجتماعي، وهو ضروري لضمان بقاء الإنسان واستمراره، ومصدر استقرار سياسي ومؤسسي فهو يرتبط بكل مجالات الأمن بجميع أشكاله وأبعاده، وإن انعدام هذا الأمن أو تضرره يعني المساس بباقي أبعاد الأمن. لهذا أضحت الأمن الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقه خاصة في ظل التطورات والأزمات التي تشهدها البيئة الدولية في العقود الأخيرة ابتداء بالأزمة الاقتصادية العالمية 2008، وأزمة كوفيد-19، والحرب الروسية_الأوكرانية والصراعات الإقليمية، وما يترتب عليها من نتائج سلبية تهدد الأمن الغذائي والأمن الصحي، وأمن امدادات الطاقة... الخ.

بالمقابل، فالدولة الريفية هي الدولة التي تحصل على غالبية إيراداتها من النفط أو مصادر خارجية أخرى وتهيمن على كل مجالات انتاج الثروة وتراكمها وتوزيعها، ما يجعل من الأمن الاقتصادي رهيناً بعوامل سياسية وخارجية، ما يؤدي الى تقويض إمكانات الأمن الاقتصادي الحقيقية.

يعتبر موضوع الدراسة مهماً وحيوياً بالنظر الى أهمية الأمن الاقتصادي كدعامة للاستقرار، فهو أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي وأي تهديد للأمن الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على معيشة الافراد وقد يؤدي الى اضطرابات سياسية واجتماعية. كما تسلط هذه الدراسة الضوء على المخاطر التي تواجه البلدان العربية الريفية في ظل التقلبات الدولية.

من هنا تطرح هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التطورات الدولية والإقليمية التي يعرفها العالم في العقود الأخيرة، على الأمن الاقتصادي في الدول الريفية العربية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- تؤدي التطورات الدولية والإقليمية الى تقلبات حادة في أسعار النفط والمواد الأولية الطبيعية، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار الأمن الاقتصادي في الدول الريفية العربية.
- _ ارتكاز الاقتصاديات الريفية على العوامل الخارجية في إيراداتها من العملة الصعبة، يجعلها أكثر عرضة للصدمات الناتجة عن أزمات الاقتصاد العالمي.
- الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد العالمي كنتيجة للعملة يزيد من التحديات الاقتصادية للدول الريفية بسبب تزايد المنافسة الخارجية وتقلب الأسواق الدولية.
- تقتضي هذه الدراسة استخدام أدوات تحليل البيانات الكمية (إحصائيات ومؤشرات) وكذا المقارنة بين البلدان الريفية المختلفة والاعتماد على التقارير الدولية لتحليل السياسات.
- وسوف نعالج إشكالية الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية:
- 1- التأسيس المفاهيمي للأمن الاقتصادي والدولة الريفية
- 2- أهم تطورات الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين
- 3- أثر التقلبات الدولية والإقليمية على الأمن الاقتصادي في الدول الريفية العربية

1. التأسيس المفاهيمي للأمن الاقتصادي والدولة الريفية

1.1 مفهوم الامن الاقتصادي

إن فكرة البعد الاقتصادي في الامن الوطني فكرة راسخة منذ القديم، حيث ناقشها خبراء الاقتصاد الألمان منذ عام 1900، وحظيت باهتمام متجدد في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين في سياق التنافس بين القوى العظمى في ذلك الوقت، وفي وقت لاحق، أثرت اعتبارات الأمن الاقتصادي في العديد من السياقات الأخرى، بما في ذلك أمن الطاقة كما حدث في أزمة النفط لمنظمة البلدان المصدرة للبترول في السبعينيات من القرن العشرين ومرة أخرى مع صدمة أسعار الطاقة والعرض في عام 2014 و2021، عدم الاستقرار المالي كما في الأزمة المالية الكبرى في 2008-2009، الأمن الغذائي كما في أزمة الأرز في 2007-2008، ومرة أخرى بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الغذائية الأساسية خلال جائحة فيروس كورونا 2019 (COVID-19) انقطاعات العرض في الإمدادات الطبية الحرجة كما في جائحة فيروس كورونا 2020، ونقص الرقائق الإلكترونية الأخير الذي أدى إلى توقف إنتاج السيارات والهواتف المحمولة، وأزمة الغذاء بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وهذا يعني أن المفهوم متقلب وسيعني أشياء مختلفة بالنسبة للدول التي تواجه طوارئ مختلفة في ظروف مختلفة (Goff, 2021, p. 03).

فمفهوم الأمن الاقتصادي لا بد أن يستوعب المطالب الاقتصادية للمجتمع ورفاهيته، وبالأخص القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية التي تستهدف بناء الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه وواجباته. ففي هذا السياق يقول روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقا في كتابه المعنون "جوهر الأمن" "الأمن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وان

كان يتضمنها، وليس النشاط العسكري وان كان يتضمنه. إن الأمن هو التنمية، فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة" (علو، 2018).

إن مفهوم الأمن الاقتصادي يتلخص في المقام الأول "في وجود اقتصاد قوي ومرن يولد الرخاء لمواطني الدولة. وأي شيء مطلوب من أجل اقتصاد قوي ومرن وأداء سليم للاقتصاد يمكن أن يكون بُعدًا من أبعاد الأمن الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يلحق الضرر بالاقتصاد يمكن اعتباره تهديدًا للأمن الاقتصادي. وهذا يعني أن التخفيف من حدة هذه التهديدات يصبح جزءًا من تفكير الدولة وسياستها بشأن الأمن الاقتصادي. " (Joris van Esch, THE EVOLUTION OF THE CONCEPT OF ECONOMIC SECURITY IN THE DUTCH SECURITY POLICY CONTEXT, 2014, p. 27)

ومع تزايد تدويل جميع مجالات السياسة تقريبًا بسبب تسارع العولمة منذ نهاية الحرب الباردة، لم يعد من الممكن النظر إلى الأمن الاقتصادي الوطني للدول بشكل منفصل عن الأمن الدولي، ومن ثم، أصبحت قضايا الأمن العابر للحدود الوطنية، مثل الأمن السيبراني والأمن البحري، مرتبطة بمفهوم الأمن الاقتصادي. من هنا يمكن الحديث عن المكونات المتعددة للأمن الاقتصادي.

1.1.1 مكونات الأمن الاقتصادي:

يشمل مفهوم "الأمن الاقتصادي" مجموعة واسعة من القضايا والعناصر المترابطة مثل الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الطاقوي وأمن الموارد الخام والرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وانخفاض التضخم وارتفاع مستويات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، استغلال الثروات والموارد الطبيعية والعدالة في توزيع عائداتها على المجتمع، الأمن البيئي، العدالة وتكافؤ الفرص (علو، 2018)، ومرونة سلسلة التوريد¹ والأمن البحري والأمن السيبراني (Joris van Esch, 2014, p. 79) وأمن التقنيات، وفي هذا الإطار وضمن استراتيجية الأمن الاقتصادي الأوروبي التي أعلنت عنها المفوضية الأوروبية في جوان 2023 من المرجح أن تمنح الشركات الأوروبية من إنتاج عدة أنواع من التكنولوجيا (الحوسبة الحكومية، الذكاء الاصطناعي، الجيل السادس من الاتصالات، التكنولوجيا الحيوية، الرقائق الدقيقة المتقدمة، والروبوتات) في بلدان مثل الصين وروسيا (يورونيوز، 2023)

فضعف قدرات الدولة اقتصاديا يشكل تهديدا وجوديا لها مهما كانت قدراتها العسكرية والسياسية. والتطورات الدولية التي عرفها العالم والتي سوف نتناولها في المحور الموالي أدت إلى تزايد أهمية "الأمن الاقتصادي" الوطني بشكل متزايد في قاموس الإدارات العالمية، ومن المؤكد أنه سيتم تضخمه بسبب تأثير الحرب الروسية- الأوكرانية على التجارة والإمدادات في قطاعات الطاقة والزراعة الرئيسية (Beal, 2022). ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قام رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا بتعيين وزير مخصص للأمن الاقتصادي، وهو بصدد تشريع مشروع قانون تاريخي للأمن الاقتصادي.

¹ تثير هذه العملية توترًا دبلوماسيًا حيث تحاول الدول "التخلص" من الاعتماد على الخصوم الجيوسياسيين في القطاعات الحيوية. وعلى الأخص في احتياطات المعادن الأرضية النادرة لأشباه الموصلات (الحوية لإنتاج العديد من منتجات التكنولوجيا الفائقة) التي تهيمن عليها الصين، والتي تم ذكرها صراحة في استراتيجيات المجالات الاقتصادية الحرجة والحساسة من اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

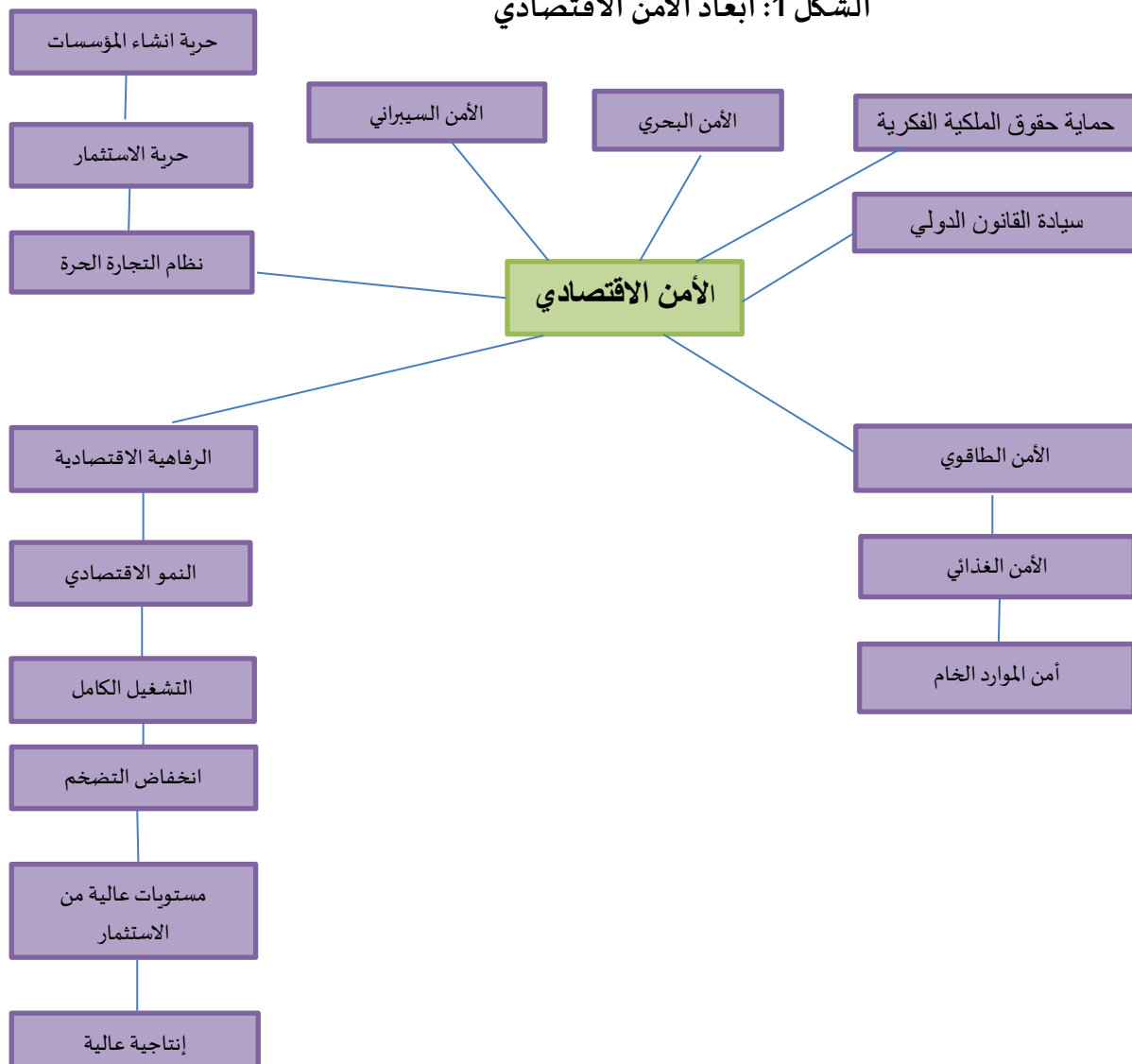
بالمثل، أنشأت أستراليا مكتباً لمرونة سلسلة التوريد ضمن البنية التحتية الحكومية وشراكة مبادرة مرونة سلسلة التوريد الإقليمية مع الهند واليابان لتقليل نقاط الضعف في سلسلة التوريد التي يمكن أن تؤثر سلباً على أمنها الاقتصادي. ويوضح الشكل 1 بعض أبعاد الأمن الاقتصادي.

2.1 مفهوم الريع:

الريع لغة:

الريع يعني النماء والزيادة وأرض مريعة أي مخصبة (ابن منظور، 1966) والريع في الزراعة هو الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى ملك الأرض من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية (بن أبي بكر بن عبد القادر، 2004).

الشكل 1: أبعاد الأمن الاقتصادي



المصدر: Joris van Esch, (2014). *THE EVOLUTION OF THE CONCEPT OF ECONOMIC SECURITY IN THE in: ECONOMIC SECURITY, ENERGY SECURITY AND THE MILITARY*. Hague Centre for Strategic Studies.P.28.

المفهوم الاقتصادي للريع:

يندرج مصطلح الريع ضمن أدبيات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي حيث ظهر في كتابات كل من آدم سميث Adam SMITH ودايفيد ريكاردو David RICARDO وكارل ماركس Karl MARX.

فالريع العقاري حسب ريكاردو هو "المال الذي يجنيه ملاك الأراضي الاقطاعيين من تأجير أراضيهم للفلاحين"، فمصدر الريع في هذه الحالة ليس الإنتاج الفلاحي وإنما مزايا طبيعية سواء في الموقع أو المناخ، أو وضعية احتكارية للأرض بفضل سيطرة النظام الاقتصادي الاقطاعي. (أورابج، 2017_2018، صفحة 26)

أما آدم سميث فعرف الريع العقاري أو ريع الأرض بأنه الثمن المدفوع لاستعمال الأرض، وبالتالي طبيعياً هو ثمن الاحتكار ففي غياب عامل الاحتكار حسب آدم سميث لا يمكن الحديث عن الريع. وفي النظرية الاقتصادية يعرف الريع على أنه الدخل المتأتى من عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بأنه كل دخل دوري غير ناتج من العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية (الكواز، 2018، صفحة 204).

3.1 مفهوم الاقتصاد الريعي:

ارتبط مفهوم الاقتصاد الريعي بظهور الدول النفطية الجديدة في سبعينيات (1970) القرن العشرين وارتقاءها إلى صدارة التجارة والتمويل العالميين، كما أن تأثير الظاهرة النفطية على دور الدولة وسلوكها الاقتصادي كان عميقاً في العالم العربي (Beblawi, 1987, p. 384).

يعرف حازم الببلاوي الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد الجزء الأكبر من إيراداته على ريع خارجي مستمداً أو مدفوعاً من قبل فاعلون أجانب شريطة أن يذهب هذا الريع إلى الدولة مباشرة (Beblawi, 1987, pp. 384-385).

4.1 مفهوم الدولة الريعية:

يُعرف الإيراني حسن مهدي في الدولة الريعية على أنها تلك الدولة التي يؤول إليها الريع الاجنبي بشكل منتظم، ويتم دفعه من طرف أفراد أو شركات أو حكومات اجنبية إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع هذه الثروة الريعية على غالبية السكان، والريع الخارجي يتأتى إما من بيع موارد طبيعية أو إعانات مالية وعسكرية لقاء خدمات استراتيجية أو من ضرائب تفرض على مناطق عبور، غير أن المداخل النفطية تبقى الوجهة البارزة للربح الخارجية (أورابج، 2017_2018، صفحة 28).

وقد استخدم جياكومو لوتشيانى مصطلح دولة رصد التخصيصات allocation-state في مقابل دولة الانتاج، فالأولى حسب قائمة على توزيع الريع أما الثانية فهي قائمة على الضرائب، ويعرف لوتشيانى دولة التخصيصات على أنها: "الدولة التي تستمد أكثر من 40٪ من عوائدها من النفط أو من مصادر

خارجية، والتي تكون مصروفاتها جزء من اجمالي ناتجها المحلي " فهي لا تبحث عن النمو الاقتصادي بالارتكاز على قاعدتها الضريبية.

فالدولة الريفية هي الدولة التي تتلقى ريعوع خارجية سواء في شكل مداخيل لمبيعاتها من الموارد الطبيعية او مساعدات خارجية، او تحويلات لمغتربين، وتنزع في هذه الحالة نحو الغاء الضرائب على مواطنيها او تقليصها بشكل محسوس، ما يجعلها اقل مسؤولية اتجاه مجتمعها واكثر استقلالية في اتخاذ القرارات انطلاقا من استقلالها الضريبي فيصبح نشاطها الرئيسي مقتصر على التوزيع وليس الانتاج، وهي تسعى باستمرار للبحث عن الشرعية السياسية مقابل التوزيع وهذا يدفعها للبحث المستمر عن الريع، كما يسميه غوردون تولوك بالبحث عن الريع rent-seeking.

خصائص الدولة الريفية حسب حازم الببلاوي:

- 1- البحث عن الريع كعامل مهيم على ممارسات اطارات الدولة وهياكل الاقتصاد السياسي للدولة.
- 2- الخارجية: المداخيل يجب ان تتأتى من موارد خارجية وليس داخلية، فالدولة التي تستخرج نسبة كبيرة من مداخيلها من استخلاص الضرائب لا يمكن ان نسميها دولة ريفية لان ريعها الاقتصادي ناتج عن عمليات انتاجية واستثمارية مثل أستراليا والنرويج.
- 3- ثقافة الاستهلاك: في الدولة الريفية هناك عدد قليل فقط من الافراد منخرطين في عملية توليد الريع، في حين ان الاغلبية منخرطة في التوزيع والاستهلاك.
- 4- الثنائية: الحكومة تقوم بدور القوة الوسيطة التي تستقبل الريع النفطي وتعيد توزيعه من خلال الاستهلاك، وبهذا تخدم الحكومة المصالح المادية للنخب، في معارضة مع المجتمع كله (أورابح، 2017_2018، الصفحات 29-30).

2. أهم تطورات الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين

يشهد العالم في العقدين الأخيرين أزمات غير مسبوقة أثرت بشكل أو بآخر على الدول، سوف نتطرق في هذا العنصر الى أهم هذه الازمات وهي الازمة الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية.

1.1 الأزمة الاقتصادية العالمية (2008)

عرف العالم أزمة اقتصادية بدأت بوادرها منذ عام 2008، سنة كل التناقضات كما يسميها فتح الله ولعلو. وهي أولى أزمات العولمة وثاني أزمات الرأسمالية، حيث دخلت الاقتصادات المؤثرة مرحلة انحسار ثم انكماش بل في بعض الحالات انهيار. وتوقفت المنظومة البنكية عن القيام بوظائفها الطبيعية المتمثلة في تمويل دورات الإنتاج، وتراجعت معها وتيرة النمو والطلب، بشكل يساير انتقال العدوى من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي. وكانت من آثار الأزمة الاقتصادية انتشار البطالة ومعها إفقار الفئات الوسطى في (d'Algerie, janvier 2011) الدول المتطورة (ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية).

وكان من الطبيعي أن تتأثر بالتداعيات الأولى للأزمة حركية النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة الكبيرة (الصين والهند والبرازيل)، التي أصبحت في السنوات الأخيرة تلعب دور قاطرة الاقتصاد العالمي. وكان من الطبيعي أن تتأثر كذلك البلدان النامية والبلدان الفقيرة بدأت بارتفاعات كبيرة لأسعار المنتجات النفطية والأولية، بسبب تعاظم طلب البلدان الصاعدة وانتهت بانحدار هذه الأسعار إلى مستويات متدنية جدا لم تكن منتظرة حيث واجهت البلدان الريفية التي يشكل النفط الجزء الأعظم من عائدات صادراتها (ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، 2009) واجهت صدمة تجارية شديدة وطويلة الأجل بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، ففي جميع الحالات تقريبا، ظلت أسعار النفط أقل بكثير من المستويات اللازمة لتحقيق التوازن في موازنتها، مما أسفر عن عجز كبير في رصيد المالية العامة وحساب المعاملات الخارجية (افريقيا، 2016، صفحة 3).

2.1 جائحة كورونا:

إن أزمة الاغلاق الاقتصادي الكبير الذي عاشه العالم منذ بداية عام 2020 والذي فرضه الانتشار الواسع وغير المسبوق لفيروس كوفيد-19 (حيث بلغت عدد الإصابات الإجمالية عبر العالم بفيروس كورونا أكثر من 270 مليون إصابة وذلك إلى غاية ديسمبر 2021 في حين بلغ عدد الوفيات أكثر من 5 ملايين وفاة وذلك منذ ظهور الفيروس في 2019 وإلى غاية ديسمبر 2021) (Organisation, 2021)

وفرض الظرف الاستثنائي والاستعجالي الذي سببته جائحة كورونا على عدد كبير من الدول التدخل في الشأن الاقتصادي والأمني والسياسي، بشكل غير مسبوق، فلقد تسببت جائحة فيروس كورونا في العودة الكبيرة للدولة والسلطات العمومية والوظائف السيادية (الجيش، والشرطة، والحدود، والدبلوماسية، والعمل، إلخ). كما حدث خلال الأزمة المالية 2008، وهذا من خلال العودة الكبيرة للحدود التي لم تختف أبدا (CARROUE, 2020) و الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة أزمة فيروس كورونا فيما يلي:

إغلاق الحدود والمعابر والمنافذ البرية والبحرية والجوية (تم تحويل جميع محاور المطارات الرئيسية إلى ساحات انتظار لاستيعاب حوالي 16200 طائرة، منها 33٪ في أوروبا و26٪ في أمريكا الشمالية و22٪ في آسيا والمحيط الهادئ. بين أبريل 2019 وأبريل 2020، انخفض عدد الرحلات الجوية في العالم بأكثر من 80٪، بأكثر من 90٪ في أوروبا) منعاً لتفشي الوباء، وفرض القيود على الحركة بين المدن الداخلية، وحبس السكان من خلال فرض الحجر الصحي وإغلاق المدارس وتقييد المحلات التجارية... إلخ، أدت جميعها إلى انهيار مذهل وغير مسبوق تاريخياً للتنقل البشري والمادي. مئات الملايين، إن لم يكن المليارات، من الناس يمرون بتجربة غير مسبوقة أدت إلى تراجع النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك، لصالح انفجار في تدفقات المعلومات التي تنقلها الشبكات الرقمية والعمل عن بعد وأنواع جديدة من السلوك الاجتماعي والاستهلاك الثقافي (CARROUE, 2020).

-إغلاق العديد من المصانع في دول العالم مما تسبب في تداعيات اقتصادية متلاحقة أهمها ما تم رصدته مؤسسيا من تباطؤ معدلات النمو العالمي، وتراجع الطلب على النفط في الأسواق العالمية، ونقص المعروض من بعض السلع خاصة في القطاعات التكنولوجية.

- إغلاق الحدود امام السياح الدوليين: وفقاً لمنظمة السياحة الدولية، أغلقت أكثر من 70٪ من الدول حدودها تماماً أمام السياح الدوليين في بداية مايو 2020، ولا سيما في أوروبا (83٪) وأمريكا الشمالية والجنوبية (80٪)، وآسيا والمحيط الهادئ (70٪) والشرق الأوسط (62٪) وأفريقيا (57٪). وتجدر الإشارة إلى أن 100 إلى 120 مليون وظيفة معرضة للخطر وما بين 900 و1200 مليار دولار من التحويلات. وانخفاض مداخيل السياحة وتحويلات المهاجرين تؤدي إلى تضرر العديد من الدول (مصر، المغرب، تونس، اليونان، موريشيوس،....)(UNWTO, 2020).

تركت أزمة كورونا تأثيرات سلبية على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول، حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسؤولية الجماعية والعمل المشترك بين الدول، وكانت ردة فعل الحكومات متباينة، مع تقديم المصلحة الوطنية.

يعتبر Joschka Fischer أن الأزمة المترتبة عن جائحة كورونا هي أول أزمة حقيقية في القرن الواحد والعشرين، وأزمة بهذا الحجم ستؤدي بالضرورة إلى صدمات جيوسياسية خطيرة، قد تعيد النظر في ترتيب القوى على هرم النظام العالمي (FISCHER, 2020).

لا مجال للخلاف أن وباء كورونا قد تسبب في أسوأ تردى اقتصادي منذ الكساد العظيم، فالعولة تقوم على حلقات معقدة من سلاسل القيمة العالمية التي تربط بين المنتجين في دول متعددة، ويستخدم هؤلاء المنتجين سلعا وسيطة-مدخلات إنتاج- عالية التخصص، قد ينتجها ويوردها طرف واحد عبر البحار، وانتشار الوباء وغلق الحدود أدى إلى تقطع هذه الشبكات، أدى ذلك الى تراجع تدفقات التجارة العالمية.

3.1 الأزمة الروسية الأوكرانية:

لم يخرج العالم من أزمة حتى جاءت أزمة أخرى لتعقد الأمور أكثر على البشرية، يبدو و بشكل متزايد أن الحرب، التي تأتي بعد فترة وجيزة من انتشار جائحة عالمية، يمكن أن تنذر بعصر اقتصادي جديد. لقد مر العالم بهذا من قبل: إن صدمات اليوم تذكرنا بالعواقب المباشرة للحرب العالمية الثانية (1944-1946)، وأزمة النفط (1971-1973)، وتفكك الاتحاد السوفييتي (1989-1992). لقد غيّرت كل من هذه الأحداث المشهد العالمي مع البروز المفاجئ للقوى الأساسية القوية التي كانت تتراكم حول خط الصدع مع مرور الوقت. كل بشرت بحقبة جديدة (Olivia White, 2023).

والاضطرابات الناتجة عن الحرب الروسية- الأوكرانية تمثلت في: الارتفاعات الحادة في الأسعار وانقطاع الإمدادات من المواد الغذائية والمعادن، وتنويع مصادر الطاقة (التحويلات في سوق الطاقة)، وزيادة الإنفاق الدفاعي، والإنترنت كمرحلة للصراع، وانسحاب الشركات من روسيا.

واستجابة لهذه التخفيضات الشديدة، قامت أوروبا بتنويع مصادر الطاقة لديها. وزادت الاستهلاك من المصادر غير الروسية بإجمالي 72 مليار متر مكعب، جاء أكثر من 80 في المائة منها من زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال. وفي مجمل الأمر، ضاعفت أوروبا هذه الواردات تقريباً، وكانت أغلب التدفقات الإضافية قادمة من الولايات المتحدة.

كما أن الكيفية التي قد تؤثر بها الحرب على تحول الطاقة وانبعثات الغازات المسببة للانبعاثات الحراري العالمي في أوروبا لم تتضح بعد. فمن ناحية، قد يؤدي التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة إلى تعزيز توسيع نطاق إنتاج الطاقة المتجددة.

وبعد فترة وجيزة من الغزو، ارتفعت أسعار العديد من السلع الزراعية بنسبة 20 إلى 50 في المائة. لكن الأسعار عادت الآن إلى حد كبير إلى مستويات ما قبل الحرب. ومع ذلك، لا يزال معدل تضخم أسعار الغذاء يبلغ نحو 5 في المائة سنوياً بالنسبة لجزء كبير من سكان العالم (Olivia White, 2023).

ورغم تجنب السيناريو الأسوأ حتى الآن، فقد زاد انعدام الأمن الغذائي على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية. ولعبت الحرب دوراً في تقلبات الأسعار، مما أدى إلى تفاقم التحديات طويلة الأمد الناجمة عن الطقس والصراعات في مناطق أخرى - وهي التحديات التي تأكدت مؤخراً (على سبيل المثال، في أوائل يوليو/تموز 2023، حيث سجلت الأرض العديد من أكثر أيامها حرارة على الإطلاق).

وقد شعر الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض بالآثار الأكثر تطرفاً. ارتفع انعدام الأمن الغذائي بعد الغزو الروسي - بالإضافة إلى الزيادات الكبيرة بالفعل في أعقاب ظهور كوفيد-19 - بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك الدور الذي تلعبه أوكرانيا وروسيا في تجارة المواد الغذائية والأسمدة، والاتجاهات التضخمية الأكثر عمومية، فضلاً عن سوء الأحوال الجوية في أجزاء كثيرة من العالم. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 350 مليون شخص على مستوى العالم يعيشون في حالة انعدام أمن غذائي حاد، بزيادة قدرها 70 مليون شخص منذ بداية الحرب، و267 مليون شخص منذ بداية الوباء (Olivia White, 2023).

والأكيد أن البلدان النامية متوسطة الدخل والمنخفضة هي أكبر المتضررين من الوضع الحالي خاصة مع انخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

3. أثر التقلبات الدولية والإقليمية على الأمن الاقتصادي في الدول الريفية العربية

يتناول هذا المحور مواطن الضعف في الاقتصاديات العربية ومدى ارتباطها بالخارج، ومن ثم تأثيرات الصدمات الخارجية على الأمن الاقتصادي في هذه البلدان.

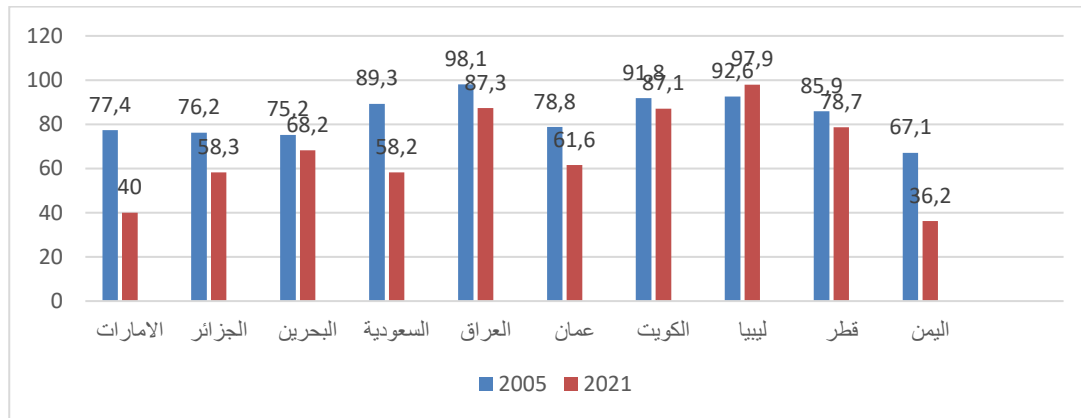
1.3 هشاشة الاقتصاديات العربية وارتكازها على المتغيرات الخارجية:

ترتبط معدلات النمو في الاقتصادات العربية إلى حد بعيد بالمتغيرات الخارجية، وهذه المتغيرات هي: أسعار المحروقات (وهي موضحة في الشكل رقم 02) والمعادن (كما هي موضحة في الجدول رقم 01)،

وعائدات السياحة، وتحويلات المغتربين، والمساعدات الخارجية، وتساقط الأمطار الذي يؤثر في الإنتاج الزراعي، وهذا ما يجعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شديد التقلب، في البلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة له؛ وقد باتت التغيرات في أسعار النفط والمعادن المحدد الرئيسي لمعدلات النمو الإجمالية في المنطقة.

وبعيداً عن الجهود المبذولة للتحكم في أسعار المحروقات، فإن دول المنطقة تندرج ضمن أطر وتستخدم أدوات محددة خارجها من قبل عملائها ومورديها الرئيسيين. وبالتالي تخضع هذه البلدان لتبعية هيكلية تجارية ومالية على حد السواء (SCHMID, 2020, p. 39)، فهي تحت رحمة الأسواق العالمية وعرضة للتقلبات الخارجية.

الشكل رقم 02: حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة



المصدر: جمال قاسم حسن وآخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 118-2021، صندوق النقد العربي، 2023.

كما تعتمد البلدان الريفية على السياسة النقدية الأمريكية بسبب ربط عملاتها بالدولار، فيجب على عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مواءمة سعر الفائدة الوطني لديها مع سعر بنك الاحتياطي الفيدرالي، مع المخاطرة بعرقلة نشاطها الاقتصادي. كما أن ضعف التنوع في هيكل الاقتصادات الريفية يؤدي إلى اعتمادها بشكل كبير على السلع والمنتجات والمعرفة الخارجية. وما يشكل خطورة كبيرة على هذه الاقتصادات هو الاعتماد على أسعار النفط والغاز حيث أن الإيرادات المكتسبة تعتمد على اختيارات المنتجين الرئيسيين الآخرين مثل الولايات المتحدة وروسيا، وعلى الحفاظ على الطلب من جانب العملاء الرئيسيين مثل الصين أو الهند (SCHMID, 2020, p. 39).

بالتالي تصبح العلاقة بين السوق الدولية والبلدان العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مواتية، كما أن الالتزام الأخيرة التي عرفها العالم أظهرت التراجع النسبي لأهمية هذه البلدان على خريطة العالم لتبادلات الطاقة، ففي عصر الوفرة لم يعد النفط سلاحاً بقدر ما يشكل هشاشة وضعفاً (SCHMID, 2020, p. 40).

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب البنية التحتية المائية الملائمة والإدارة المائية في البلدان ذات الإمكانيات الزراعية، جعل الدخل الزراعي يعتمد على الكمية السنوية لتساقط الأمطار، وهذا في ظل تغيرات مناخية تؤدي في غالب الأحيان إلى شح الأمطار وتذبذبها خاصة في بلدان شمال إفريقيا. وتتزايد الحاجة إلى التمويل الأجنبي في الوقت نفسه دون معرفة ما إذا كان من الممكن تغطيته إلى مستوى الاحتياجات.

أخيرا، فإن السياحة الجماهيرية من أوروبا ومن البلدان العربية الغنية المصدرة للنفط هي أيضا مصدر مهم للدخل يعتمد إلى حد كبير على الاستقرار الداخلي وعلى تقلب الناتج الإجمالي المحلي في البلدان التي يقدم منها السائحون.

فالمحرك الرئيسي للنمو في البلدان العربية ليس محلي المركز التجديد الصناعي القائم على الإبداع والابتكار، والتنوع الاقتصادي، والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يمكن تصديرها بل يعتمد إلى حد كبير على متغيرات خارجية لا علاقة لها بالدينامية الاقتصادية المحلية.

جدول 01: إجمالي ريع الموارد الطبيعية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) للبلدان العربية عام

2017

البلد	ريع الموارد الطبيعية
الكويت	36.8٪
المملكة العربية السعودية	24.5٪
عمان	21.4٪
قطر	18.9٪
الإمارات العربية المتحدة	14.3٪
البحرين	11.2٪
العراق	39.2٪
الجزائر	15.4٪
سوريا	3.1٪
جمهورية مصر العربية	5.7٪
تونس	2.5٪
المغرب	3.3٪

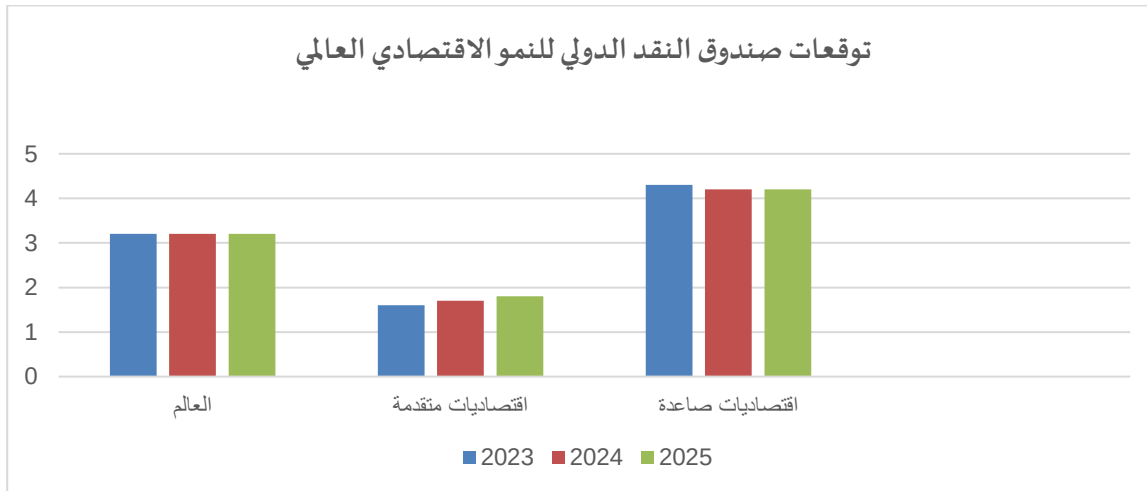
المصدر: روبرتا غاني، وجيسكا توريس وآخرون (2024)، النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي.

2.3 اتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي على ضوء التطورات الدولية والإقليمية:

شهد الاقتصاد العالمي خلال الخمسين سنة السابقة عدة حالات ركود اقتصادي ويعتبر الركود الناتج عن الأزمة المالية العالمية (2007-2008) بمثابة الأعماق والأطول، والمنطقة العربية لم تكن في معزل عن هذه التطورات الدولية، بل وتعتبر من أكثر الأقاليم الجغرافية ارتباطا مع النظام الاقتصادي العالمي لما تزخر به من موارد طبيعية وعلاقات تجارية عميقة مع باقي دول العالم (موعش، 2021).

ومازال الاقتصاد العالمي يعاني من تباطؤ النمو بسبب التحديات التي يواجهها في ضوء التقلبات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وتشير التوقعات حول النمو الاقتصادي الحديثة الصادرة عن المنظمات الدولية الى استمرار حالة تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام 2024 وتحسن طفيف خلال عام 2025، وانحسار التضخم العالمي بوتيرة أسرع في الدول المتقدمة في حين ينخفض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بوتيرة أبطأ، واستمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الامداد التي مازالت لم تتعاف بالكامل من آثار جائحة كوفيد-19، ومن بعدها الازمة الروسية الأوكرانية، والتوترات في منطقة الشرق الأوسط. وتراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي الصادرة في منتصف عام 2024 ما بين 2.6٪ و 3.2٪ لسنة 2024، وما بين 2.7٪ و 3.3٪ سنة 2025 (آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2024، صفحة 11) كما هو موضح في الشكل رقم 03.

الشكل رقم 03: توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2024، صندوق النقد العربي، جويلية 2024، ص 12.

أما أسعار السلع الأساسية ومنها السلع الغذائية فقد واصلت التراجع خلال عام 2023 وحتى بداية 2024، ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته خلال عام 2022، الا أن استقرار الأسعار مرهون بزوال التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمي الناتجة استمرار التوترات في شرق أوروبا، إضافة الى الصراع في منطقة الشرق الأوسط والتوترات في البحر الأحمر (آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2024، صفحة 17). أما عن تطورات أسواق الطاقة فقد سجلت أسواق النفط تحسنا خلال الأشهر الأولى من عام 2023، حيث ارتفع الطلب على النفط بنحو 7 مليون برميل/ يوميا مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2022، إلا أنها تراجعت في الربع الثالث من عام 2023 والربع الأول من عام 2024 (آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2024، صفحة 17).

تميزت إمدادات النفط في السوق العالمي بالاستقرار النسبي خلال عام 2023، حيث تشير الاحصائيات إلى ارتفاع المعروض النفطي للدول الأعضاء خارج منظمة الأوبك بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا ليصل إلى 69.5 برميل يوميا. ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج النفطي من خارج منظمة الأوبك في عام 2024

بمقدار 1.1 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل والنرويج هي المحركات الرئيسية لنمو إمدادات النفط في عام 2024 (آفاق الاقتصاد العربي 2024، 2024، صفحة 18) وهذا ما يؤكد ما قلناه سابقا عن التراجع النسبي لأهمية البلدان العربية على خريطة العالم لتبادلات الطاقة.

3.3 أثر التطورات الدولية على الاقتصاديات الريفية العربية:

تميل أحدث وثائق السياسات الوطنية إلى التركيز على الطبيعة الدولية للاقتصاد، وخاصة في أعقاب الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق، تعترف أغلب البلدان بتدهور عام للأمن الاقتصادي بسبب الطبيعة المترابطة للمخاطر الاقتصادية (Joris van Esch, 2014, p. 79) العابرة للحدود الوطنية.

إن الأزمات التي تواجهها البلدان العربية معقدة وهيكلية ترتبط بطبيعة أنظمتها الاقتصادية، وهي تتفاقم بفعل التطورات الجيوسياسية العالمية والأزمات التي يعرفها العالم وكذا بفعل النزاعات المستمرة في المنطقة العربية، ونتائجها واسعة النطاق على الشعوب والمجتمعات. وشكلت التقلبات الاقتصادية والصدمات المفاجئة كالأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية-الأوكرانية تحديا كبيرا لهذه البلدان. حيث أدى ذلك إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية وتهديد الأمن الغذائي والأمن الصحي، في ظل عدم استقرار وهشاشة هذه الاقتصاديات اتجاه الصدمات الخارجية (المركز العربي للمخاطر: تقييم الهشاشة والمنعة في المنطقة، 2023، صفحة 1).

اعتبرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الأكثر حدة، حيث مثل الركود الاقتصادي المرتبط بها الأطول في الدول العربية الذي استمر إلى ما بعد عام 2015 (موعش، 2021، صفحة 10). غير أنه وجب علينا التذكير بأن الأزمة الاقتصادية لعام 2008 هي بالأساس أزمة مالية عالمية، والتي أعلن عنها أول مرة في صيف 2007 مع أولى حالات إفلاس صناديق الاستثمار المتخصصة في القروض العقارية وديون الرهن، وبلغت ذروتها في خريف 2008، حيث لم تؤثر الإجراءات التي تلت ذلك فعليا على الأنظمة المالية في البلدان العربية ولم يتم تسجيل إفلاس المصارف في المنطقة، لكن هذه المناعة ليست علامة على قدرة كبيرة على المقاومة بل يعود بشكل أساسي إلى الافتقار إلى تطور الأسواق المالية وغيابها للاتصال الفعلي بالمراكز الدولية الكبرى كنيويورك ولندن وباريس (BELKAID, 2011).

إن الاضطرابات التي مست الاقتصاد العالمي جراء الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت بشكل مباشر على الطلب العالمي على المحروقات، والذي ينخفض تلقائيا عندما يتباطأ الاقتصاد العالمي، ونتيجة لذلك سجلت البلدان العربية المصدرة للنفط والغاز انخفاضا في قيمة صادراتها (مثل الجزائر التي انتقلت من 79,20 مليار دولار عام 2008 إلى 43,68 مليار دولار فقط في عام 2009 وبالتالي انخفض فائض الميزان التجاري من 39,81 مليار دولار في عام 2008 إلى 4,5 مليار دولار في عام 2009 مما أدى إلى انخفاض معدل تغطية الواردات بالصادرات بين عامي 2008 و2009، حيث انخفضت من 201٪ إلى 112٪ (Banque d'Algérie, Janvier 2011). واستطاعت الجزائر الاستفادة من مجال كبير من المناورة حيث تمكن البلاد من تخفيف حدة

الصدمة الناتجة على الأزمة الاقتصادية بفضل احتياطاتها الكبيرة من النقد الأجنبي، على عكس ما حدث في عام 1994 عندما اضطرت إلى الاعتماد على صندوق النقد الدولي لتجنب وقف المدفوعات. وأثار الأزمة المالية العالمية كانت طويلة الأمد حيث أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط والمواد الأولية بسبب تعاظم طلب البلدان الصاعدة (الصين والهند والبرازيل)، انتهت بانحدار هذه الأسعار إلى مستويات متدنية جدا (عام 2014) لم تكن منتظرة حيث واجهت البلدان الريفية التي يشكل النفط الجزء الأعظم من عائدات صادراتها صدمة تجارية شديدة وطويلة الأجل بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، 2009)، ففي جميع الحالات تقريبا، ظلت أسعار النفط أقل بكثير من المستويات اللازمة لتحقيق التوازن في موازنتها، مما أسفر عن عجز كبير في رصيد المالية العامة وحساب المعاملات الخارجية (افريقيا، 2016، صفحة 3). كالجزائر مثلا حيث شهد الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 6.3% مقارنة بـ 9.3% في عام 2015 وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج المحروقات (افريقيا، 2016، صفحة 138)، فعززت الأزمة الطبيعية الريفية للدولة، حيث شهدت الشركات المصدرة النادرة خارج قطاع المحروقات (الأغذية والمنسوجات والمعادن) انخفاض مبيعاتها في الخارج (BELKAID, 2011).

ان التكاليف الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 كبيرة في المنطقة العربية، ويعد قطاع المحروقات والسياحة والتحويلات المالية هي القطاعات الأساسية التي تأثرت سلبًا بالجائحة، خاصة وان الصراعات داخل المنطقة تزيد من تفاقم تأثير كوفيد-19 على شعوب المنطقة العربية.

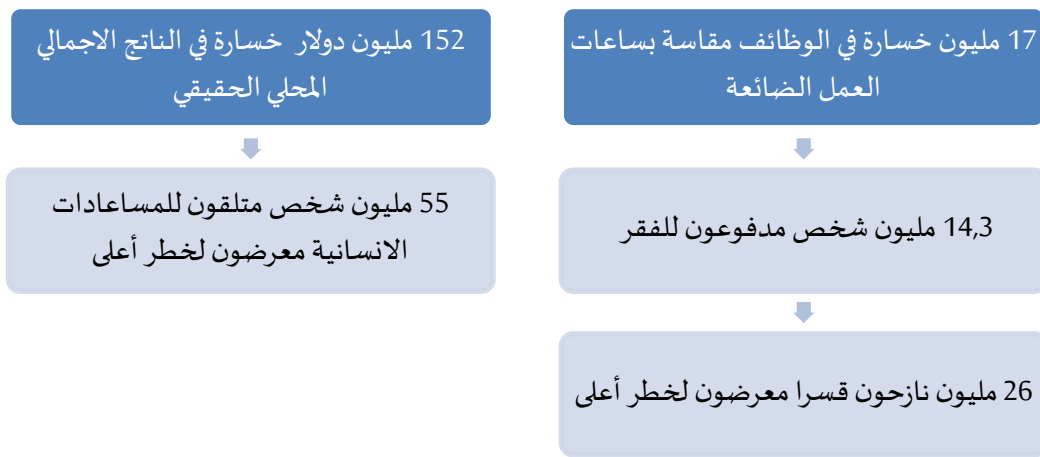
لم تتعاف اقتصادات المنطقة بشكل كامل من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ولا من انخفاض أسعار النفط عام 2014، لهذا فإن عواقب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في أوائل عام 2020 واستمرار انخفاض الطلب المتوقع على النفط سيؤدي إلى تفاقم التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجائحة ومن المؤكد أنها ستؤدي إلى تعقيد جهود التعافي.

وقد أصبحت الدول العربية التي تعاني اقتصاداتها بالفعل من الضعف أكثر عرضة للخطر بسبب أزمة كوفيد-19. وأشارت التوقعات الأولى الصادرة عن المنظمات الدولية أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية سينخفض بنحو 152 مليار دولار نتيجة للانكماش المتوقع في النمو بنسبة 5.7 في المائة بين عامي 2019 و2020 وقد سُجلت خسارة في المتوسط بنسبة 23 في المائة في أسواق الأسهم العربية الرئيسية، مما أدى إلى استنزاف جزء من ثروة المنطقة. وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أدنى مستوى لها منذ 50 عامًا.

ومن المتوقع أن تشهد الإيرادات المالية للمنطقة، والتي تعد حاسمة لجهود التخفيف من آثار كوفيد-19، خسارة تقارب 20 مليار دولار في الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك 5 مليارات دولار في الرسوم الجمركية على الواردات و15 مليار دولار في الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك المحددة. وسوف يؤثر هذا سلبًا على الإيرادات الحكومية، وخاصة بالنسبة للاقتصادات العربية غير الغنية بالنفط. وعلى هذه الخلفية، فإن الاستجابة للجائحة ستؤدي إلى زيادة العجز المالي من متوسط

2.9 في المائة في عام 2018 إلى أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ومن المرجح أن يتم تمويل هذا العجز من خلال زيادة الاقتراض الذي من المرجح أن يثقل كاهل معظم البلدان العربية بمزيد من الديون. وبمتوسط 91 في المائة في عام 2018، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بالفعل بالنسبة لمعظم البلدان العربية ذات الدخل المتوسط، حيث وصلت إلى مستويات غير مستدامة بلغت 151 في المائة و212 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان والسودان على التوالي. وسوف يتطلب الاقتراض الإضافي دمج تدابير الاستدامة التي تم التفاوض عليها مع الدائنين. (United Nations, July 2020, pp. 2-3)

الشكل رقم 04: التأثير المقدر لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية



المصدر: United Nations (2020) Policy Brief: The impact of COVID-19 On the Arab Region. An Opportunity to Build Back Better, July 2020.p.3.

أما الحرب الروسية الأوكرانية فجاءت لتعقد الأمور أكثر مما كانت عليه، تلعب روسيا وأوكرانيا دورا مهما في إنتاج الغذاء وامتداداته على مستوى العالم، فخلال الفترة (2016-2020) احتلت روسيا المركز الثاني بـ 7,5٪ من الصادرات العالمية في صادرات الحبوب بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 17,6٪ واحتلت أوكرانيا المركز الثالث بـ 7,1٪، كما أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم فقد بلغت صادرات روسيا وأوكرانيا معا 30٪ من صادرات القمح العالمية خلال الفترة 2016-2021 (عامر، 2024، الصفحات 589-590) وتعتبر روسيا وأوكرانيا مصدران مهمان لواردات المنطقة العربية من الحبوب والزيوت النباتية. فقد استورد عُمان وقطر ومصر أكثر من ثلثي احتياجاته من القمح من هذين البلدين عام 2020، وبلغت نسبة واردات الإمارات العربية المتحدة والعراق وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية من زيت عباد الشمس أكثر من 60٪ عام 2020. وفي حالة تونس والجزائر ومصر، تجاوزت هذه الحصص 90٪.

وقد أدى تعطّل سلاسل الإمداد نتيجة للحرب والعقوبات المرتبطة بها إلى خفض إمدادات الحبوب وزيت الطهو من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وفي ظل الطلب الموسمي المتزايد على الغذاء وانخفاض الاحتياطيات

الغذائية في بعض البلدان، ترتفع الأسعار، مما يضع ضغوطاً مالية إضافية على الحكومات، لأن معظم المواد الغذائية مدعومة (آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية، بلا تاريخ).

وإذا استمرت القيود المفروضة على الإمداد بسبب الصراع والعقوبات لفترة طويلة، فإن المخاوف بشأن الأمن الغذائي على المدى المتوسط ستتفاقم على الصعيد العالمي. وفي ظل هذا السيناريو، يُخشى أن تكون البلدان العربية أكثر تضرراً بكثير من المناطق الأخرى، لأن قدرتها على زيادة إنتاج الأغذية محدودة واعتمادها على الواردات الغذائية كبير جداً.

أسعار النفط: ارتفعت أسعار النفط على إثر الحرب الروسية الأوكرانية حيث تجاوز سعر النفط 100 دولار للبرميل، وحقت البلدان العربية المصدرة للطاقة الكثير من المكاسب غير المتوقعة. وتمتلك هذه البلدان أكثر من 40٪ من احتياطات النفط، ومن المرجح أن تستفيد شركات الطاقة العامة والخاصة في هذه البلدان من المكاسب غير المتوقعة لتوسيع طاقتها الإنتاجية (آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية، بلا تاريخ)، وبهذا تتعزز الطبيعة الريفية لهذه البلدان، في ظل امكانية استثمار ارتفاع عائدات النفط في تعزيز صناديق الثروة السيادية.

4. الخاتمة:

- اعتماد البلدان الريفية العربية على المصادر الخارجية في إيراداتها وارتباط معدلات النمو الإجمالية بالتغيرات في أسعار النفط والمعادن يهدد استقرارها الاقتصادي في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية الدولية، ويعزز من طبيعتها الريفية ويزيد من هشاشة أمنها الاقتصادي.

- فالدول الريفية العربية تندرج ضمن أطر وتستخدم أدوات محددة خارجها من قبل عملائها ومورديها الرئيسيين، وبالتالي تخضع هذه البلدان لتبعية هيكلية تجارية ومالية على حد سواء، فهي تحت رحمة الأسواق العالمية وعرضة للتقلبات الخارجية.

- بالتالي تصبح العلاقة بين السوق الدولية والبلدان العربية غير مواتية، كما أن الالتزامات الأخيرة التي عرفها العالم أظهرت التراجع النسبي لأهمية هذه البلدان على خريطة العالم لتبادلات الطاقة، ففي عصر الوفرة لم يعد النفط سلاحاً بقدر ما يشكل هشاشة وضعفاً.

- وفي سياق تنامي المخاطر العابرة للحدود والتي تصاحب عملية العولمة الاقتصادية والأزمات المتتالية كالأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19 يتزايد ضعف الأمن الاقتصادي في البلدان الريفية العربية بسبب تقلبات وتذبذب أسعار النفط والمواد الأولية، وكذا تذبذب في الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة وتحويلات المهاجرين، مما يعرض هذه البلدان لآزمات مستمرة.

- إن الحروب والأزمات الإقليمية تؤثر سلباً على أمن البلدان العربية وتهدد أمنها الاقتصادي، فالحرب الروسية الأوكرانية تشكل تهديداً على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، وتؤثر سلباً على الإمدادات الغذائية وتزيد من التحديات التي تواجهها البلدان العربية، كما أن هذه الحرب أبرزت التحول العالمي نحو الطاقات الجديدة وهذا ما يهدد استدامة الاقتصادات التي تعتمد على النفط والغاز.

ولمواجهة هذه التحديات يتوجب على البلدان العربية الريفية ما يلي:

- العمل على تنويع اقتصاداتها من خلال استغلال ثرواتها وتوجيهها لتنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على مواردها من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والصناعة والزراعة بما يساهم في تقوية الأمن الاقتصادي الداخلي.
 - من أجل حماية الأمن الغذائي في هذه البلدان لابد من اعتماد تكنولوجيا وخيارات جديدة لتعزيز الإنتاجية الزراعية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجفاف والتغيرات المناخية عن طريق تطوير البنية التحتية المائية وتعزيز استدامة وإنتاج الغذاء على مستوى هذه البلدان.
- ففي الأخير يمكن القول إن قدرة الدول الريفية على الحفاظ على أمنها الاقتصادي يعتمد على مدى قدرتها على تنويع مصادر دخلها والاستجابة الفعالة للتغيرات الدولية وتعزيز استثماراتها في البنية التحتية والاقتصادات البديلة فهي بحاجة إلى الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتحقيق تنويع اقتصادي.

4. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ابن منظور. (1966). *لسان العرب*. الكويت: دار المعارف.
- الرازي بن أبي بكر بن عبد القادر. (2004). *مختار الصحاح*. الكويت: مؤسسة الرسالة.
- أحمد علو. (شباط، 2018). الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات، دراسات وابحاث. *مجلة الجيش*.
- الوليد أحمد طلحة، امحمد موعش. (فبراير، 2021). دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية. (صندوق النقد العربي، المحرر) *دراسات اقتصادية* (79).
- حلي أحمد القماطي، محمود صالح عامر. (2024). آثار الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي. *مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، المجلد التاسع (العدد الأول).
- سعد مخمود الكواز. (14 06، 2018). الدولة الريفية والاقتصاد الريفي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص. *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز*، المجلد 7 (2).
- عادل أورايج. (2018_2017). الدولة الريفية واشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية*. جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- فتح الله ولعلو. (2009). *نحن والأزمة الاقتصادية العالمية*. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- آفاق الاقتصاد العربي 2024 (2024). صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط (2016). *العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف*.
- المرصد العربي للمخاطر (2023). *تقييم الهشاشة والمنعة في المنطقة*. الأمم المتحدة الاسكوا.
- روبرتا غاني، وجيسكا توريس وآخرون (2024)، *النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، تقرير أحدث *المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي.

– يورونيوز. (20 06, 2023). ماذا نعرف عن استراتيجية الامن الاقتصادي التي اعلنتها المفوضية الاوروبية؟ تم

الاسترداد من يورونيوز: arabic.euronews.com

- *آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية* (s.d.). Consulté le 12 08, 2024, sur https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/22-00357-policy-brief-impacts-ukraine-russia-ar_web2.pdf.

– المراجع باللغة الأجنبية:

- (UNWTO), O. (2020). *Type of restriction by destination in Covid -19. Related Travel Restrictions. Aglobal Review for tourism*. UNWTO.
- Amine BENBERNOU. Dorothée SCHMID. (mars, 2020). *Moyen Orient: L'économie dans la course à la puissance.* ifri (•Etudes de l'ifri.
- Banque d'Algérie. (Janvier 2011).
- Beal, T. (2022). *Economic security: A need for a renewed global effort* . Récupéré sur <https://www.chathamhouse.org/2022/03/economic-security-need-renewed-global-effort>
- Beblawi, H. (1987). The Rentiers State in the Arab world. (P. Journals, Éd.) *Arab Studies quartely*, 9(4).
- BELKAID, A. (2011). Les effets de la crise économique mondiale. Dans K. M. FINAN. *Le Maghreb dans les relations internationales*. CNRS Éditions. Paris .
- CARROUE, L. (2020, 05 27). *Mondialisation et démondialisation au prisme de la pandémie de Covid-19. Le grand retour de l'espace, des territoires et du fait politique*. Récupéré sur Géoconfluences: <https://geoconfluences.ens-lyon.fr/actualites/eclairage/covid19-mondialisation-demondialisation>
- FISCHER, J. (2020, 05 25). *The future of global power*. Récupéré sur project syndicate: <https://www.project-syndicate.org/commentary/coronavirus-crisis-future-of-global-power-by-joschka-fischer-2020-05>
- Goff, D. C. (2021). *Economic Security, National Security and Prosperity*. Centre for International Governance Innovation.

Banque d'Algérie.(Janvier 2011). –

- Joris van Esch, S. d. (2014). *THE EVOLUTION OF THE CONCEPT OF ECONOMIC SECURITY IN THE in: ECONOMIC SECURITY, ENERGY SECURITY AND THE MILITARY*. Hague Centre for Strategic Studies.
- Olivia White, K. B. (2023, 06 28). *War in Ukrain: Twelve disruptions changing the world- update*. Récupéré sur McKinsey company: [mckinsey.com/capabilities/strategy-and-corporate-finance/our-insights/war-in-ukraine-twelve-disruptions-changing-the-world-update](https://www.mckinsey.com/capabilities/strategy-and-corporate-finance/our-insights/war-in-ukraine-twelve-disruptions-changing-the-world-update)
- Organisation, W. H. (2021). *tableau de bord de l'OMS sur le Corona virus (COVID-19)*. Récupéré sur <http://covid19.who.int/table>
- United Nations. (July 2020). *Policy Brief: The impact of COVID-19 on the Arab Region .An Opportunity to Build Back Better*.